

«النجاة الخيرية» : هدفنا توزيع 2.5 مليون وجبة إفطار في 22 دولة حول العالم



■ توزيع ولائم إفطار الصائم في بنغلاديش

ستقوم من خلالها بتنفيذ المشروع، حيث تلطمح الجمعية هذا العام توزيع أكثر من 2.5مليون وجبة إفطار صائم خارج الكويت تبلغ تكلفة الوجبة 500 فلس، وتتفاوت القيمة تبعاً لطبيعة الدول التي يرغب المتبرع في التنفيذ بها، والذي بدوره يتم من خلال الجمعيات الرسمية والمعتمدة في منظومة وزارة الخارجية الكويتية، حيث تنفذ النجاة الخيرية مشروع «إفطار الصائم» في 23 دولة حول العالم. وبين مشروع إفطار الصائم داخل الكويت فطموحنا توزيع 500 ألف وجبة تبلغ قيمة الوجبة ديناراً واحداً ويتم توزيع الوجبات في المناطق ذات الكثافة السكانية بالجاليات الوافدة.

ثمن مدير عام جمعية النجاة الخيرية بالتكليف ورئيس قطاع البرامج والشاريع . عبد الله محمد الشهاب تفاعل وتعاون أهل الخير من داخل وخارج الكويت مع مشاريع الجمعية التي تنفذها بشتى الدول، لافتاً أن عطاء أهل الكويت وصل ادغال افرقيبا وربوع أسيا وأصقاع أوربا، مبيناً أن عدد الوجبات التي ستقدمها النجاة الخيرية بإذن الله تعالى هذا العام 1443هـ تصل إلى 500 ألف وجبة داخل الكويت و 2.5 مليون وجبة خارج الكويت في صورة «سلال غذائية».

جاء ذلك في تصريح صحفي للشهاب تزامنا مع طرح الجمعية لمشروع «إفطار الصائم» موضحاً أن النجاة الخيرية بدأت في وضع الآليات والأسس التي

الحمد : التعاقد مع طواقم طبية تعليمية وعلاجية عالمية متخصصة لإدارة المستشفيات والمراكز الطبية



■ أحمد الحمد

وتشغيل مستشفى جابر الأحمد ومستشفى الجھراء مع طواقم طبية تعليمية وعلاجية عالمية من مستشفيات دولية مرموقة ومشهورة في مجال تخصصها لمدة «5» سنوات، ويقوم الفائز بالمناقصة بإدارة المستشفى إدارة كاملة طبية وفنية وإدارية.

بأفضل الخبرات الأجنبية في مجال التشخيص والعلاج والتعليم والإدارة الطبية للمستشفيات الدولية بما يضمن تحسين مستوى الجودة في الخدمات العلاجية في البلاد. ونص الاقتراح على الآتي: 1 – التعاقد بنظام المناقصات العالمية لإدارة

أعلن النائب أحمد الحمد عن تقدمه باقتراح برغبة بشأن التعاقد مع طواقم طبية تعليمية وعلاجية عالمية متخصصة لإدارة المستشفيات والمراكز الطبية وتدريب الكوادر الوطنية. وقال الحمد في مقدمة الاقتراح إنه يعاني المواطنون والمقيمون من تدني مستوى الخدمات الصحية في البلاد والتي لم تصل إلى مستوى الطموح حتى الآن رغم المبالغ الطائلة التي تتحملها الدولة على تلك الخدمات.

ونظراً لما تنتفقه الدولة ممثلة في وزارة الصحة من ميزانيتها على ابتعاث المرضى المواطنين إلى العلاج بالخارج، وورغبة في دعم كل ما يؤدي إلى تطور الخدمات الصحية ورفع مستواها وجعلها في متناول الجميع بأعلى جودة، فقد بات من الضروري الارتقاء بمستوى الخدمات في المستشفيات الحكومية والاستعانة

تتمت

- 3 –تامر محمد مطيع حسن زكي – رئيس نيابة (ب) بالنيابة العامة
- 4 –سامح محمد عبد المنعم عرفة الشيخ رئيس نيابة (ب) بالنيابة العامة
- 5 –توفيق محمد توفيق محمود محمد – وكيل نيابة (ا) بالنيابة العامة
- 6 – محمد يسري عبد الكريم إبراهيم البراوي- وكيل نيابة (ا) بالنيابة العامة
- 7 –حسام الدين طلعت محمد مرشدي الكحيلي – وكيل نيابة (ا) بالنيابة العامة
- 8 –ريم عبد اللطيف علي إبراهيم – وكيل نيابة (ا) بالنيابة العامة
- 9 – عمر الفاروق محمد عبد الحميد السيد محمد – وكيل نيابة (ا) بالنيابة العامة

«الصحة» : تحسن

واقصر النشر فقط على موقعها الإلكتروني، اعتباراً من الأسبوع المقبل. وأكد الدكتور السند في بيان صحفي أن ذلك يأتي في ضوء تحسن مؤشرات تقييم الوضع الوبائي، بفضل الله تعالى ثم جهود العاملين في المنظومة الصحية ومؤسسات الدولة كافة، وبفضل الوعي المجتمعي للمواطنين والمقيمين. وتقدم بالشكر والتقدير لكل الطواقم الفنية والإدارية التي ساهمت ومازالت تساهم في إعداد هذا التقرير اليومي، على مدار أكثر من سنتين وبنحو 747 يوماً بشكل مستمر منذ فبراير عام 2020.

يذكر أن وزارة الصحة ومنذ رصد أولى حالات الفيروس في البلاد في 24 فبراير 2020، أصلت نشر التقرير يوميا حرصا على إطلاع المجتمع على مستجدات مؤشرات الوضع الوبائي المحلي.

الكويت : ندين

الإرهابي الجبان لا يستهدف أمن المملكة العربية السعودية الشقيقة واستقرار المنطقة فحسب وإنما يستهدف أيضا الإضرأر بإمدادات الطاقة العالمية والتأثير على الاقتصاد العالمي الأمر الذي تجدد معه الدعوة للمجتمع الدولي لمضاعفة جهود للجم هذه الاعتداءات الإرهابية ووضع حد لها ومحاسبة مرتكبيها. وأكدت الوزارة على وقوف دولة الكويت التام إلى جانب المملكة العربية السعودية الشقيقة، وتأييدها في كل ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها وسيادتها.

السعودية : تنفيذ

وشدد البيان على أن الشريعة الإسلامية الغراء حرصت على اجتماع كلمة الأمة، ونذ أسباب الفرقة، وما يؤول إلى اختلال الأمن، ونشوء النزاعات، وإزهاق الأنفس، وإضاعة الحقوق، وتعرض مصالح الوطن للخطر. إلا أن فئات مجرمة ضلت طريق الحق، واستبدلت به الأهواء، وأتبع خطوات الشيطان، فاعتنقت الفكر الضال والمناهج والمعتقدات المخرفة الأخرى «ذات الولاءات الخارجية التي باعت نفسها ووطنها خدمة لأجندات الأطراف المعادية»، وابعثتها على الفساد والضلال، فاقدت بافعالها الإرهابية المختلفة على استباحة الدماء الموصومة حتى طال إجرامهم لينالوا من أبائهم وأمهاتهم، وانتهك الحرمات الملعونة من الدين بالضرورة، واستهدف دور العبادة وعدد من المقار الحكومية والأماكن الحيوية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد، والترصد لعدد من المسؤولين والواقدين واستهدافهم، وزرع اللألغام، والترصد لرجال الأمن وقتلهم والتفخيل ببعضهم، وزرع الألغام، وارتكاب عدد من جرائم الخطف والتعذيب والاغتصاب والسطو بالسلاح، والقنابل اليدوية، وتهريب الأسلحة والذخائر والقنابل للسعودية، كما استهدفت تلك الفئة زعزعة الأمن، وزرع الفتن والقتال، وأحداث الشغب والفوضى، إضافة إلى الخروج لمناطق الصراعات وتنفيذ مخططات تنظييم «داعش» والقاعدة والحوثي الإرهابية، وتنظيمات إرهابية أخرى معادية للسعودية، والعمل معها استخباراتياً.

بوتين يطالب

بحسب الرئاسة الفرنسية، وندد الرئيس الروسي خلال الاتصال بما وصفه بأنه «خرق فاضح» للقانون الإنساني الدولي من قبل القوات الأوكرانية، بحسب ما أعلن الكرملين. وجاء في بيان صدر عن مكتبه أن «بوتين أطلعهما على حقيقة الوضع، وجري إبلاغهما بالحقائق العديدة عن الخرق الفاضح لمعايير القانون الإنساني الدولي من قبل قوات الأمن الأوكرانية»، مضيفاً أن بوتين حض الزعيمين الأوروبيين على التأثير على سلطات كييف، وكان مأكرون قد قال، في قمة للاتحاد الأوروبي أمس الجمعة، إنه سيجري هو وشولتز اتصالاً هاتفياً جديداً مع بوتين في الساعات المقبلة. وأجرى المسؤولون الثلاثة محادثة هاتفية، الخميس، طالبت خلالها فرنسا وألمانيا «روسيا بوقف إطلاق نار فوري». ومنذ لقاء مأكرون وبوتين في الكرملين، في 7 فبراير الماضي، أجرى الرئيس الفرنسي تسعة اتصالات مع نظيره الروسي، بما فيها اتصال الخميس، بحسب الإليزيه.

الطبي و3 أكاديميين متخصصين في الإدارة الطبية وعلم النفس، وتقوم الجهة المتعاقد معها بالتركيز على أمراض السرطان والأطفال والعظام وجراحات المخ والأعصاب والطب الطبيعي، وإعادة التأهيل وزراعة الكبد والكلى.

مرسوم بتعيين

3. إيهاب سعيد أحمد البنا
4. ياسر جميل عبد العليم محمد
5. محسن محمود محمد أحمد البكري
6. جاد محمد عبدالجيد مبارك
7. محمد سراج الدين محمد السكري
8. أحمد فاروق عبد الرحمن سيد أحمد
9. مراد عبد الصبور عبد الرحيم زنتاني
- كما جاء في الفقرة الثانية من المرسوم تعيين التالية أسماؤهم مستشارين بمحكمة الاستئناف:
1. علاء الدين كمال إبراهيم السيد
- أحمد محمد لطفي الشحات
3. ياسر عريف سليمان أبو عقيله
4. محمد عبدالحمد جاد البتوي
5. د. أحمد محمود زكي عبد الله محروس
6. وحيد رفعت على محمد
7. سمير محمد علي عطية
8. خالد عبد العزيز محمد السيد العدوي
9. طارق جاد المتولي على
10. إيهاب أحمد علي البنا
11. أحمد محمد كامل أحمد
12. أيمن عبد القادر أحمد الجمال
13. أيمن رمضان محمد إبراهيم
14. محمد عيسى محمد إمام فخر
15. طارق أحمد عبد المغني غنيم
16. محمود سيد محمود يوسف
17. مدحت عبد الله عبد الله منصور
18. أمين أحمد أحمد أبو مسلم
19. تامر عبد الرحمن محمود الفيل
20. عبد الغني عبد الغني محمد عطا الله
21. نهاد صلاح الدين محمد نديم
22. محمد عباس هاشم عراقى
23. حسب الله جيشي محمد حسب الله
24. أحمد مدحت محمد زكي أبو طه
25. أحمد محمد مصطفى الشرقاوي
26. عبد الحميد أحمد عبد اللطيف قنديل
27. عادل عبد المنعم حسن محمد
28. محمد رشاد دسوقي عبد العال
29. علاء محمد بهجت محمد
30. محادة محمد اسماعيل عطية
31. محسن إبراهيم محمد أحمد
32. اليماني عبد النبي اليماني
33. محمد حمدي حسن غيث

- وجاء في الفقرة الثالثة من المرسوم تعيين التالية أسماؤهم ببنابة التمييز بالدرجة المبينة قرين اسم كل منهم:
رضا عبد الكريم محمد محمد شوغي – رئيس نيابة (ب) ببنابة التمييز
2 – عمر فكري يوسف علي سويف – رئيس نيابة (ب) ببنابة التمييز
3 –محمد سامي محمد أحمد محمد – رئيس نيابة (ب) ببنابة التمييز
4 –هاني عاشور عبدالمنعم محمود – رئيس نيابة (ب) ببنابة التمييز
5 – محمد كمال محمد الططاوي – رئيس نيابة (ب) ببنابة التمييز
6 – خالد محمود صالح سعدون – وكيل نيابة (ا) ببنابة التمييز
7 – محمد سيد عبد اللاه محمود – وكيل نيابة (ا) ببنابة التمييز
8 –إيهاب جمال عبد القادر علي صبح – وكيل نيابة (ا) ببنابة التمييز
9 – وليد فايز محمد السيد حسب النبي – وكيل نيابة (ا) ببنابة التمييز
10 – أسامة محمد عبدالقادر عثمان – وكيل نيابة (ا) ببنابة التمييز
11 –مصطفى حسين هاشم حسين– وكيل نيابة (ا) ببنابة التمييز
12 –يسام أحمد سالم بردان – وكيل نيابة (ا) ببنابة التمييز
13 – إسماعيل محمد إسماعيل ريجان – وكيل نيابة (ا) ببنابة التمييز
14 – كريم عادل عبد الواحد محمد شوشه وكيل نيابة (ا) ببنابة التمييز
رابعاً: يعين التالية أسماؤهم بالنيابة العامة بالدرجة المبينة قرين اسم كل منهم:
1 –محمد السنيني محمد عبد الباسط – رئيس نيابة (ب) بالنيابة العامة
2 –عيد علي أحمد – رئيس نيابة (ب) بالنيابة العامة

والهيأت وبيان قيمتها والغرض منها. وتقوم اللجنة بترويد وزارة المالية بنسخة من هذا السجل، وموافاة أمانة العامة لشؤون المحافظات ببيان عن الهيأت والتبرعات.

مادة 8 : ويجوز للمتبرع أن يطلب تخصيص قيمة التبرعات المقدمة منه أو جزء منها للصرف على مشروع أو خدمة محددة في نطاق المحافظة.

مادة 9: يجوز للمتبرع أن ينفذ المشروع بنفسه أو يعهد لغيره بذلك، ويكون التنفيذ وفقاً للشروط والمواصفات التي توافق عليها المحافظة والجهات المعنية الأخرى، وتحت إشراف المحافظة ويتم تسليم للمحافظة بعد اكتمال التنفيذ.

مادة 10: يجوز للمحافظ توجيه الهيأت أو التبرعات غير محددة الغرض للصرف على تطوير مشروع أو تحسين خدمة محددة بما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة والارتقاء بمستوى الخدمات فيها.

مادة 11: تدخل التبرعات النقدية في الاعتمادات الخاصة بكل محافظة ضمن برنامج شؤون المحافظات بميزانية مجلس الوزراء، ويتم صرفها والرقابة عليها وفقاً لأحكام القانون رقم 31 لسنة 1978 المشار إليه والقرارات والتعاميم الصادرة في هذا الشأن.

مادة 12 : تنتقل ملكية التبرعات العينية الى المحافظة وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لهذا الشأن.

مادة 13: إذا كانت التبرعات المقدمة للمحافظة أصنافاً عينية يطبق في شأنها قواعد وإجراءات المخازن الحكومية الواردة بالقرارات والتعاميم والمنظمة لهذا الشأن.

مادة 14: على الجهات المختصة – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

«المركزي» : فتح

وأشار المحافظ إلى أن برنامج ابتعاث الكويتيين للحصول على درجة الماجستير، يعد من أبرز برامج مبادرة «كفاءة»، حيث قدم حتى الآن 24 بحثة دراسية في هذه المجالات.

الدوام الحكومي

المرحلة الثانوية الذين منعهم لـيوس «كورونا» من دخول امتحانات الفصل الدراسي الأول، اليوم الأحد.

وكشف الوكيل المساعد للتعليم العام أسامة السلطان، في كتاب، عن آلية تسليم امتحانات المؤجلة، حيث ستكون لجميع المناطق التعليمية في الساعة 5 مساء قبل الامتحان بيوم في الطبيعة السرية الرئيسية بديوان عام الوزارة، بينما سيكون تسليم الصناديق يوم الامتحان الساعة 6 فجراً، مشدداً على جميع المناطق التعليمية بالالتزام بالمواعيد المحددة وإحضار صناديق بعدد كافٍ موضح عليها أسماء المدارس على أن تتم تعبئة الصناديق بواسطة أعضاء مطابع المناطق التعليمية مع إحضار الهوية التابعة لكل منطقة تعليمية.

وكان ديوان الخدمة المدنية أصدر تعميمه رقم 4 لعام 2022 بهذا الشأن في 15 فبراير الماضي.

وأوضح الديوان أنه يتم أيضاً إلغاء جميع حالات الإعفاء من العمل ولا يكون تعيب الموظف عن العمل إلا في حدود ما يصرح له من إجازات مفررة قانوناً.
إلى جانب إلغاء أنظمة الدوام المرنة ونظام التدوير والعودة الى العمل بكامل قوة العمل الرسمية 100 بالمئة.

أضاف أنه يجب التقيد الكامل بقرار مجلس ديوان الخدمة المدنية رقم 41 لسنة 2006 بشأن قواعد وأحكام وضوابط العمل الرسمي وتعديلاته، إلى جانب التقيد بالاشتراطات الصحية والاحترازية التي تروبتها السلطات الصحية المختصة.

وكانت الجهات الحكومية قد أعلنت نابعاً في وقت سابق التزامها بقرار مجلس الوزراء وتعميم ديوان الخدمة المدنية بهذا الشأن، داعية جميع الموظفين إلى تطبيق القرار والالتزام بما ورد فيه.

الحمد : التعاقد

ونص الاقتراح على : التعاقد بنظام المناقصات العالمية لإدارة وتشغيل مستشفى جابر الأحمد ومستشفى الجھراء مع طواقم طبية تعليمية وعلاجية عالمية من مستشفيات دولية مرموقة ومشهورة في مجال تخصصها لمدة خمس سنوات، ويقوم الفائز بالمناقصة بإدارة مستشفى إدارة كاملة طبية وفنية وإدارية.

كما نص على اعتبار العقد الموقع عقدا تشغيليا وتعليميا وفنيا، لتلتزم من خلاله الجهة المتعاقد معها بإدارة المستشفيات المشار إليها والمراكز الطبية التخصصية الحكومية، وتقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية، وتعليم طلبة كلية الطب الكويتيين، وتعليم خريجي كلية الطب الكويتيين على أيدي تلك الطواقم الطبية، حسب تخصص ال طاقم وكل طالب أو خريج، ويتم تحديد عدد معين من الطلاب والخريجين من كلية الطب يلتزم كل طاقم طبي عالي بتدريهم وإعداد تقارير عن التدريب.

أضاف الاقتراح : تتولى لجنة طبية متخصصة تقييم العروض الفنية الراغبة في دخول المناقصات الإدارة مستشفى جابر الأحمد ومستشفى الجھراء وتتكون اللجنة من 7 أعضاء، 4 منهم متخصصون بالطب حسب نوع تخصص المستشفى أو المركز

أزمة نيابية

قبول الهيأت والتبرعات المقدمة من الأفراد أو مؤسسات المجتمع المدني، بشأن تطوير المحافظات، سوف تتم وفق مجموعة من الشروط التي تراعي عدم المساس بوحدة وسيادة الدولة واستقرار المجتمع، على أن يكون الهدف من التبرع مشروعاً ولا يخالف النظام العام ولا يتناقى مع القيم الإسلامية.

وأوضح المزرم في بيان صحفي أمس، أن مجلس الوزراء أصدر القرار رقم 271 لسنة 2022 في شأن ضوابط قبول الهيأت والتبرعات للمحافظات والتصرف فيها، وذلك تطبيقاً لما ورد في المادة 8 من مرسوم رقم 81 لسنة 2014 بشأن نظام المحافظات. وأضاف أن المادة 8 من مرسوم المحافظات نصت على أن الموارد المالية للمحافظة تتكون من الاعتمادات المالية المخصصة للمحافظة في الميزانية العامة للدولة سنوياً، ونسبة من المبالغ المخصصة للخدمات الاجتماعية من أرباح الجمعيات التعاونية والهيأت أو التبرعات التي يقبلها المحافظ، وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء

وأشار إلى أن المحافظات في دولة الكويت تقوم بالعديد من الأنشطة الاجتماعية والخدمية والتنمية، بدعم من الأفراد والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بهدف خدمة سكان المناطق التابعة للمحافظات والنهوض بالخدمات المقدمة، مبيّناً أن قرار مجلس الوزراء بوضع الضوابط يهدف إلى ضمان عدم حصول مقدمي الهيأت أو التبرعات على أي مزايا أو أولويات في الحصول على الخدمات التي تقدمها المحافظات، كما يحقق رقابة على المنح النقدية والهيأت العينية وذلك ضماناً للتصرف بها وفق آليات واضحة ومحددة وسليمة

وردا على سؤال حول السماح بقبول الهيأت والتبرعات من الخارج للمحافظات، أوضح الناطق الرسمي للحكومة، أن المحافظات تقوم بأنشطة وفعاليات مشتركة مع مدن ومحافظات في الدول الشقيقة والصديقة، لافتاً إلى أن أغلب المحافظات لديها اتفاقيات توأمة مع محافظات وولايات خارجية تتضمن بنودها تبادل الخبرات والرؤى والتجارب الناجحة، وحيث أن مثل هذه الاتفاقيات تنشأ عنها بعض الهيأت والتبرعات المتبادلة بين الأطراف، فإن مجلس الوزراء ارتأى وضع ضوابط لها.

على الصعيد النيابي وصف عدد من أعضاء مجلس الأمة القرار بـ«الخاطي والمعيّب»، مشيرين إلى أن الكويت لا تحتاج إلى تبرعات من أي جهة خارجية.

في هذا السياق قال أسامة الشاهين إن قرار رئيس الوزراء في شأن ضوابط الهيأت والتبرعات للمحافظات، والذي «يجيز» للمحافظات قبول أموال وتبرعات حكومات أجنبية»، بأنه «قرار خاطي وخطئ ومعيّب، بحق السيادة والكرامة الوطنية، يجب استنراكه فوراً، وإلغاء هذه الفقرة غير المبررة».

بدوره قال النائب شعيب الموزيري: «بعد أن دسّرَتمْ لوطن وعيّنتمْ بمؤسساته ومقدراته وانتَهكتمْ الدستور وحرمتْ الشعب من حقوقه، وعلمتْ على تزييق وحدته وتفريق شمله وذلّلتْ أهله وأبناءه، لم يتبق لنا إلا السعة هذا الوطن فلو تمّوها».

من ناحية، دعا النائب سعود بوصليب، سمو رئيس مجلس الوزراء إلى التراجع عن قرار قبول الهيأت والتبرعات للمحافظات، واصفا إياه بـ«القرار خطأ ويضر بالأمن القومي للبلاد».

وقال إن الكويت بلد غنية ولدينا صندوق سيادي هو الثالث على مستوى العالم. «ونطلب تبرعات من منظمات خارجية!!».

وكان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد قد أصدر قراراً بشأن ضوابط قبول الهيأت والتبرعات للمحافظات والتصرف فيها، وجاء في القرار:

مادة 1: يجوز للمحافظ قبول الهيأت والتبرعات المقدمة من الأفراد والجهات الحكومية وغير الحكومية الكويتية، أو التابعة لدول شقيقة، أو صديقة بهدف إقامة، أو تطوير المشروعات، أو تحسين الخدمات في نطاق المحافظة.

مادة 2: تكون الهيأت والتبرعات نقدية أو عينية.

مادة 3: يشترط لقبول الهيأت والتبرعات ما يلي:

- عدم المساس بوحدة وسيادة الدولة واستقرار المجتمع.
- أن يكون الهدف من التبرع مشروعاً، ولا يخالف النظام العام، ولا يتناقى مع القيم الإسلامية.
- عدم حصول مقدم الهيأت أو التبرعات على أي مزايا أو أولويات في الحصول على الخدمات التي تقدمها المحافظة.
- مادة 4: يحظر على المحافظة طلب هيأت أو تبرعات، ويستثنى من ذلك الدعوات التي تطلب فيها المحافظة رعاية المؤتمرات والندوات والاحتفالات والفعاليات التي تنظمها داخل الكويت.
- مادة 5: يقدم المتبرع طلباً إلى المحافظة الراغب في التبرع إليها على النموذج المعد لذلك بكل محافظة ويتضمن الطلب البيانات الآتية:

- 1 – اسم الشخص أو الجهة المقدمة للهيأت أو التبرعات.
 - 2 – نوع الهيأت أو التبرعات.
 - 3 – الغرض من الهيأت أو التبرعات إن وجد.
- ويرفق بالطلب صورة من وثائق ملكية الهيأت أو التبرعات العينية، وأي مستندات أخرى متعلقة به.
- مادة 6: تشكل بقرار من المحافظ لجنة بدراسة طلب الهيأة أو التبرع، وتعد اللجنة تقريراً يتضمن جميع الإجراءات التي قامت بها، وبيان مدى استيفاء الطلب للاشتراطات الإجرائية والموضوعية المنصوص عليها في هذا القرار، وتوصيتها بقبوله أو رفضه.
- وترفع اللجنة تقريرها إلى المحافظ مرفقا بها كل المستندات والوثائق التي قدمت لها.
- وللمحافظ الموافقة المبدئية على قبول الطلب أو رفضه، وإحالة الطلب وكافة المستندات والوثائق إلى مجلس الوزراء ليقرر ما يراه في هذا الشأن.
- مادة 7: تتولى اللجنة استلام الهيأت والتبرعات، وإنشاء سجل خاص يعد لذلك، ويدون فيه اسم المتبرع وجميع التبرعات